نهاية الرئيس "المجزوع"

حتى لو دفعت قطر تريليون دولار لمحمد مرسى، فلن ينفع المال، ولن يفيد، ولن يخفف من خوف وهلع الرئيس الإخوانى، ففى يد الرئيس المجزوع «بركة خفية» تحيل الذهب إلى تراب.(!)

فما بالك، ونحن لسنا بصدد ذهب، ولا تعافى للاقتصاد، ولا للدولة، ولا للمجتمع، بل بصدد عملية استدانة بالتسول المخيف، تذهب بمصر إلى موارد التهلكة، فعبر ثلاثين سنة من حكم الرئيس المخلوع، ترك مبارك عبئا ثقيلا على مصر بديون خارجية تزيد قيمتها على ثلاثين مليار دولار، بينما مرسى ـ الرئيس المجزوع ـ ضرب الرقم القياسى فى أقل من عشرة شهور، وأضاف لديوننا الخارجية ٢٠ مليار دولار جديدة، وفى كل يوم تسمع عن وديعة، ٣ مليارات دولار إضافية من قطر، ثم مليارى دولار من ليبيا، والمجموع ـ إلى الآن ـ عشرون مليار دولار، تتحول إلى ديون تثقل كاهل الشعب المصرى، وتضيف أحمالا مفزعة تشل حركة أجياله المقبلة، خاصة إذا علمنا أن ديون مصر الخارجية والداخلية الآن تفوق إجمالى الناتج القومى، وكأننا نضيف خرابا إلى خراب، ففى الوقت الذى ينتعش فيه اقتصاد التسول، وما يصحبه من آثار وقتية عابرة، تزيد الأغنياء غنى، وتطحن الفقراء، وهم غالبية المصريين، وتنعش الحركة فى بورصة الأغنياء، بينما يزيد التهاب الأسعار، وتنحط القيمة الفعلية للأجور، وتقفز بمعدلات التضخم، وتزيد العجز فى الموازنة، وتفاقم العجز فى الميزان التجارى، فلم تعد مصر تنتج شيئا غير مساخر مرسى، وغير جعل يد مصر مغلولة فى هوان الأسفلين، وغير تحطيم ما تبقى من مقدرة على الإنتاج، فقد توقفت إلى حد الشلل التام مصانع الغزل النسيج، وعددها ٣٢ شركة، ومجموع العمال فيها يقترب من نصف عمالة ما تبقى فى القطاع العام، وقد

اضطرت هذه الشركات لبيع ما تبقى لديها من غزول وخامات، وتوقفت خطوط الإنتاج عن العمل، ولمجرد سداد رواتب شهر مضى للعمال، ولا يعرف أحد مصير رواتب الشهر المقبل، ولا من أين تأتى؟، خصوصا مع تدمير سوق القطن المصرى، وفى الوقت نفسه يجرى تحطيم ما تبقى من قلاع إنتاج موروثة عن الفترة الناصرية، ويتهدد مجمع الألومنيوم - فى نجع حمادى - بالتوقف عن العمل، وهو أضخم مصنع من نوعه فى المنطقة كلها، وكان يصدر تسعين بالمائة من إنتاجه، وتصل أرباحه السنوية إلى ما يقارب المليارى جنيه، ويعمل به ما يزيد على خمسة عشر ألف عامل عالى المهارة، ثم لحقته لعنة مرسى، وزادت أعباء تغذيته بالكهرباء، ونزلت أرباحه فى عام ٢٠١٢ إلى نصف مليار جنيه، ثم بدأ فى الخسارة لأول مرة فى تاريخه خلال الربع الأول من العام الجارى ٢٠١٣، وهكذا تصل عملية تحطيم إنتاجية الاقتصاد المصرى إلى ذروتها، ويظهر اتصال عصر مبارك بأيام مرسى، فقد دمر المخلوع صناعات وقلاعًا كبرى، ومن أول «كيما» فى أسوان، وإلى مجمع «الحديد والصلب» فى حلوان، وشركة «النصر لصناعة السيارات»، وشركة «المراجل البخارية» و«قها»، ثم حول منطقة «شبرا الخيمة» الصناعية إلى خرابة، وأوقف المخلوع تجديد خطوط الإنتاج فى مصانع الغزل والنسيج، وواصل سياسة الخصخصة بالمصمصة، وأزال مصانع كبرى توقفت عن العمل، وعلى نحو ما جرى لغزل شبين الكوم، ومجمع مصانع «طنطا للكتان والزيوت»، وعشرات غيرها من قلاع الصناعة الوطنية، وعلى سبيل جعل مصر سوقا لصناعات وتوكيلات الأجانب، وبناء «رأسمالية محاسيب» تشفط الثروة والسلطة، وعلى نحو ما جرى فى صناعات الحديد التى ذهبت للمحظوظين، أو صناعات الأسمنت التى ذهبت للأجانب، أو الصناعات والتوكيلات النسيجية التى ذهبت لمزيج من رجال أعمال مبارك ورجال أعمال الإخوان، وهو ما يفسر اتصال سياسة الخراب ذاتها، ويرهن اقتصاد مصر لنصائح وتعليمات صندوق النقد والبنك الدوليين، وعلى نحو ما

يجرى تجديده الآن فى مفاوضات قرض صندوق النقد الدولى، أو فى «قانون الصكوك» الذى يرهن ما تبقى من أصول مصر فى يد المغامرين من نهازى الفرص، وعلى طريقة صكوك محمود محيى الدين رجل جمال مبارك فيما مضى، فلا شيء يهم عند «جماعة البيزنس» التى حفظ مبارك مصالحها، ويحرسها مرسى وجماعته الآن، ومقابل تضخم ثرواتهم وأموالهم المنهوبة، وتوثيق صلات «العروة الوثقى» مع الرأسمالية العالمية الزاحفة، وتحويل مصر إلى «بوتيك تجارى»، ورهن حياة تسعين مليون مصرى لاقتصاد الريع واقتصاد التسول، وهو ما يضيف أعباء ديون بتريليونات الجنيهات، لم يدفع مبارك وعائلته منها شيئا، كما لن يدفع مرسى وجماعته، بل يدفعها المعذبون فى الأرض، وهم غالبية الشعب المصرى الموحولة فى الفقر والبطالة والمرض والعنوسة والبؤس المتصل، وهم وحدهم الذين يدفعون الثمن، فالفرقة الناجية بأموالنا المنهوبة تعلق أنشطتها عند اللزوم، وترمى العاملين إلى زحام الأرصفة، وكما جرى فى تسريح مليون عامل خلال الشهور الأخيرة، والقفز بمعدلات البطالة إلى رقم مفزع، بينما الذين تبقوا فى عمل يكادون لا يجدون قوت يومهم، ويلهثون وراء أسعار ترتفع يوما بيوم، ولا يعنيهم أن تنزل البورصة أو أن ترتفع، فالبورصة لأهلها، والبؤس لغالب المصريين الذين لا يملكون سوى قوة عملهم، وينهكهم المرض والعوز، ولا يجدون أبسط حقوق الإنسان فى العمل والتعليم والصحة والسكن والغذاء، وهو ما يحول حياة البلد إلى جحيم حقيقى، ويقفز بمعدلات العنف والبلطجة، ويدمر آدمية الناس، ويلحقهم بطوابير المتسولين أو الطالبين لإعانة خيرية، ويكفرهم بالثورة وسنينها، وهذا عين ما تقصده وتسعى إليه قيادة جماعة الإخوان المكتنزة للمليارات، والساعية لإضافة مليارات جماعة مبارك إلى ملياراتها، فالثورة الاجتماعية القادمة خطر على مصالحها، وهى تسعى - كجماعة مبارك - إلى شفط الثروة السائلة، وتحويلها إلى أرقام فى شيكات تهرب بها وقت الخطر، وهو نفس ما فعلته جماعة مبارك، والتى احتفظت بملياراتها المنهوبة فى

«الأوف شورز» وبنوك الأصدقاء، ولم تحصل مصر - إلى الآن - على مليم واحد منها، وإن حصلت على شيء، فلن يكون سوى الفتات، وهو الدرس الذى يتعلمه ملياردیرات الإخوان، ويعيدونه بذات الطريقة، فهم يتعاملون مع السلطة كفرصة إعارة وإغارة، ويستخدمونها لشفط الثروة، ويتصرفون كأنهم فى العشاء الأخير، ولا يبالون بمصير البلد، ولا بإغراق أهله فى بحر الديون الفلكية، ويسعون لإلهاء الناس بأحاديث القروض والودائع وسندات الخزانة، وهم يدركون بالغريزة أن هذه فرصتهم الوحيدة والأخيرة، خاصة بعد أن اكتشف الناس حقيقتهم كعصابة محترفة، تضع الدين فى خدمة المال، وتذهب بالبلد إلى قاع بلا قرار.(!)

نعم، قيادة الإخوان تتصرف كأنها فى عجلة من أمرها، فقد بدأ العد التنازلى لنفوذها من أول يوم استلم فيه مرسى السلطة، وبان عجزها الخلقى فى السياسة والاقتصاد، وعمالتها للأمريكيين، وحفظها لأمن إسرائيل، وولاؤها لمصالح «رأسمالية المحاسيب»، واستنساخها لسلوك جماعة مبارك، وتصالحها بالمصالح مع ملياردیرات جماعة مبارك، وعداؤها الأصيل لغالبية الشعب المصرى بعماله وفلاحيه وموظفيه ومنتجيه وعاطليه، وقد تصور مبارك أن بمقدوره النجاة، فانتهى إلى مصير الرئيس المخلوع، وهو المصير نفسه الذى ينتظر الرئيس المجزوع، فالمجزوع محمد مرسى يسير على خطى المخلوع.

"صوت الأمة" فى ١٥ من إبريل ٢٠١٣